الأنباء
الثلاثاء 26 ديسمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

أنباء سورية

لاقروف يعتبر الوجود الأميركي في سورية غير شرعي.. ويدعو إلى غربلة المعارضة

بوتين يحضر لـ «سوتشي» .. وواشنطن تشترط أن يكون لجولة واحدة

عواصم ـ وكالات: وضع المسؤولون الروس ملف مؤتمر الشعوب السورية أو ما يعرف بمؤتمر سوتشي «للحوار الوطني» على نار حامية سعيا للوصول الى نتائج يقدمها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لناخبيه في مارس المقبل موعده مع الانتخابات الرئاسية، كما يقول محللون.

وفي هذا الاطار يأتي إعلان ديمتري بيسكوف الناطق باسم الكرملين أن الرئيس بوتين، عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الروسي بحث فيه مستقبل التسوية في سورية أمس.

وأضاف بيسكوف: «تحدث المجتمعون بالتفصيل عن مستقبل التسوية في سورية في ضوء الجولة الأخيرة من مفاوضات أستانا، وتبادلوا وجهات النظر حول التحضير لمؤتمر الحوار الوطني السوري المزمع عقده في سوتشي.

وفي المقابل، يبدو أن المعارضة السورية باتت في وضع صعب بعد أن أوضحت موسكو أن سقف المؤتمر هو القبول ببقاء الرئيس بشار الاسد وموافقته على اللجنة التي ستناقش الدستور الجديد، كما تنقل وسائل اعلام روسية وعربية.

وشهدت الهيئة التفاوضية العليا للمعارضة السورية، نقاشا حادا خلال اجتماع أعضائها في الرياض، حول قرار حضور «سوتشي» أو عدمه.

فقد كانت معظم الشخصيات في الهيئة والفصائل العسكرية في أستانا، قد أعلنت رفضها لسوتشي وتمسكها بجنيف، فيما لا تمانع المنصات القريبة من النظام وموسكو ببقاء الاسد. وتتهم المعارضة روسيا بمحاولة تمييع مفاوضات جنيف وإفشالها وصهرها في مؤتمر سوتشي.

ومن جهته أكد رئيس الهيئة العليا نصر الحريري، أن الهيئة «متمسكة بالحل السياسي وفق القرارات الدولية الخاصة بالشأن السوري وعلى رأسها بيان جنيف والقراران 2118 و2254».

ومن المحتمل أن يحضر المبعوث الدولي الى سورية، ستافان ديمستورا، مؤتمر سوتشي بعد الضغط الروسي عليه، بعد أن اشترط على موسكو لحضوره أن يدفع مؤتمر «سوتشي» بمسار جنيف. ووافقت روسيا على مطالب ديمستورا بتحويل فكرة اقرار «اللجنة الدستورية»، من سوتشي الى جنيف. وأبدت موافقتها على عدم تحويل «سوتشي» إلى مسار متواصل كالأستانا، خصوصا بعدما أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس وواشنطن الجانب الروسي شرطين لعقد «سوتشي»، وهما أن يكون هناك جلسة واحدة لمؤتمر سوتشي وأن يكون داعما لمسار جنيف، بحسب شبكة «شام» الاخبارية.

من جهته، شكك وزير الخارجية الروسي سيرغي لاڤروف، بأن يكون هدف «واشنطن» الوحيد في سورية هو القضاء على «داعش»، وذلك خلال مقابلة خاصة أجراها مع قناة «روسيا اليوم».

وقال لاڤروف إن تأكيدات واشنطن بان هدفها في سورية يتمثل فقط في مكافحة تنظيم داعش امر «يثير الشكوك». وأوضح «الآن أخذوا يؤكدون لنا أن النصر التام على «داعش» في سورية لن يتحقق إلا بعد انطلاق التحولات السياسية التي لابد من رحيل الرئيس السوري بشار الأسد في نهايتها»، مضيفا «هم يفسرون الاتفاقات التي توصلنا إليها معهم بصورة تفتقر للنزاهة» على حد وصفه. وجدد لاڤروف التأكيد على عدم شرعية الوجود العسكري الأميركي في سورية قائلا ان «هذا الوجود يعيق تحقيق التسوية السياسية ويهدد وحدة الأراضي السورية».

وفي سياق متصل، دعا لاڤروف الى «غربلة» المعارضة ليتساقط منها من وصفهم بالمتطرفين بما يخدم المفاوضات المباشرة بين الحكومة والمعارضة السوريتين، بحسب قوله.

الطفل كريم الذي فقد أمه وإحدى عينيه في قصف النظام مازال محاصرا في بيت سوا بالغوطة الشرقية (أ.ف.ب)

النظام يضغط على فصائل الغوطة الغربية: «المصالحة» أو «التهجير»

وكالات: قال المرصد السوري لحقوق الإنسان ان المفاوضات تجري في ريف دمشق الجنوبي الغربي للتوصل إلى اتفاق تهجير جديد يتضمن إخراج هيئة تحرير الشام من ريف دمشق الجنوبي الغربي ونقلها إلى محافظة إدلب بالشمال السوري، وذلك بعد أنباء عن تأجيل خروج هؤلاء بسبب خلافات.

ونقل المرصد عن مصادر وصفها بالموثوقة أن الاتفاق سيشمل من يرفضونه من المقاتلين وعوائلهم والمدنيين الرافضين له والراغبين في الخروج من المنطقة.

ورصد المرصد أمس تجدد القصف بالقذائف المدفعية والصاروخية والصواريخ من نوع أرض ـ أرض، على مناطق بيت جن ومزرعة بيت جن ومغر المير في الغوطة الغربية، مترافقة مع اشتباكات تدور بعنف بين الفصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام من جانب، وقوات النظام المدعمة بالميليشيات الموالية لها من جانب آخر.

وقال المرصد السوري نقلا عن مصادر في ريف دمشق الجنوبي الغربي، ان قوات النظام من خلال تصعيد قصفها ومن خلال الاشتباكات اليومية العنيفة، تعمد إلى إجبار الفصائل على استنفاذ ذخيرتها، لإجبارها على الاستسلام والرضوخ لشروطها وقبول أحد الحلين إما «المصالحة» أو «التهجير».

وقالت رويترز بدورها ان قوات النظام وفصائل مدعومة من إيران تقدمت في آخر جيب ما زالت قوات المعارضة تسيطر عليه قرب منطقة حدودية إستراتيجية مع إسرائيل ولبنان في تعزيز جديد لنفوذ طهران. وهو ما سبق لإسرائيل أن صرحت بأنها لن تسمح به.

وقالت المعارضة المسلحة إن النظام تقدم شرق وجنوب بلدة بيت جن بدعم من غارات جوية مكثفة وقصف مدفعي عنيف منذ بدء هجوم رئيسي قبل أكثر من شهرين للسيطرة على المنطقة.

على جانب آخر، شهدت جبهات وسط سورية اشتباكات عنيفة بين مسلحي المعارضة والقوات النظامية وداعش على حد سواء.

وقال قائد عسكري من جيش ادلب الحر لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ): «تصدت فصائل الثوار لهجوم واسع شنته القوات الحكومية والمسلحون الموالون لها، وبإسناد جوي من الطيران الروسي على قرية المشرفة في ريف ادلب الجنوبي، وقتل 10 منهم وأصيب أكثر من 17 آخرين بجروح».

وأضاف أن مجموعات تابعة لقائد عمليات ريف حماة وإدلب العميد سهيل حسن المعروف بـ «النمر» وعضو مجلس الشعب السوري أحمد مبارك الدرويش، حاولت التقدم إلى قرية المشيرفة في ناحية التمانعة بريف إدلب الجنوبي، وذلك بعد استهدافها بالرشاشات الثقيلة وقذائف الهاون.

ولفت إلى أن الطائرات الحربية الروسية والسورية شنت أكثر من 70 غارة على ريفي حماة وادلب، ما تسبب بمقتل خمسة في حصيلة أولية، كما ألقت طائرات مروحية تابعة للقوات الحكومية السورية براميل متفجرة على بلدات التمانعة، ومريجب المشهد، والشيخ بركة في ريف ادلب ايضا.

الجيش يخلي مخيما للاجئين السوريين في البقاع

أغلق الجيش اللبناني مخيم الدلهمية للاجئين السوريين، القريب من مدينة زحلة في بقاع لبنان، فجر أمس، بعد ان اخلى حوالي 60 خيمة كانت تؤوي ما يقارب من 250 إلى 300 لاجئ سوري ليلا. وأصبح هؤلاء اللاجئون دون مأوى، وفق ما نقل موقع «عنب بلدي عن مسؤولة في منظمة «سوا».

وقالت منظمة «سوا» المختصة بشؤون اللاجئين السوريين إن اللاجئين بقوا مع أغراضهم في العراء تحت الأمطار، ثم التجأوا إلى هنغار دجاج (مدجنة) بانتظار حل مشكلتهم.

وبحسب المنظمة فإن الجيش اللبناني أنذر سكان المخيم قبل أربعة أيام لإخلائه وإيجاد مكان آخر، إلا أن اللاجئين تمكنوا من نقل 20 خيمة فقط إلى مخيمات معارفهم، في حين لم يستطع سكان 40 خيمة من إيجاد قطعة أرض بديلة، كون استئجار الأرض بحاجة لموافقة المخابرات. ويقع مخيم الدلهمية بالقرب من مطار رياق العسكري، الذي يبعد عن المخيم حوالي سبعة كيلومترات، ما يرجح أنه السبب الأساسي لإخلاء المخيم.

أنباء لبنانية

مصادر تستبعد تعديل مهلة تسجيل الناخبين لإغلاق الباب أمام تعديلات أخرى

عون من بكركي: من يعترض على مرسوم الضباط فليذهب إلى القضاء

بيروت ـ عمر حبنجر

جدد الرئيس ميشال عون من بكركي امس موقفه القاطع من مرسوم منح الأقدمية لدورة ضباط 1994، المعروفة بـ «دورة عون»، وقال بعد خلوة قصيرة مع البطريرك الماروني بشارة الراعي سبقت قداس الميلاد «المرسوم وقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، واذا كان من معترض فليذهب الى القضاء، وسأفرح اذا كسر القضاء قراري».

وردا على سؤال حول غياب توقيع وزير المال، قال: الاعتراض في الصحف غير صحيح، وفيما يتعلق بوزير المال فعندما لا يكون من عبء مالي على المرسوم لا حاجة لتوقيع وزير المال، وهذا المرسوم لا يرتب أعباء مالية على الدولة، اما الكلام في الصحف فغير مقبول، وقال: في 13 اكتوبر كانت الدورة في المدرسة الحربية وانا وقعت مرسوم دخولها، لكن بسبب الكيدية السياسية أرسلوهم الى منازلهم ثم استدعوهم بعد سنتين ونحن حاولنا ان نرد لهم نصف حقهم.

وقال عون: مرت سنة على انتخابي رئيسا، وانا راض على الذي حصل، واذا كان ثمة من يعتقد اننا قصرنا فليقل لنا أين.

وسئل الرئيس عون عن الملاحقات القضائية ضد الاعلاميين، خصوصا الاعلامي مارسيل غانم، فأجاب: هل من صحافي في السجن؟ الاعلامي غانم استدعي للشهادة، حتى النائب بالامكان استدعاؤه، وعن مسألة انتخاب المغتربين قال: تعالج في الحكومة.

وتعكس تصريحات الرئيس عون حالة التعارض المتسعة بين أركان «التسوية السياسية» الحاكمة تحت مظلة الاستقرار في لبنان، خصوصا بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب في موضوع مرسوم ضباط «دورة عون» التي لم تجد حلا لها رغم تعدد الوساطات وتشعبها، وكذلك في التباين الكبير بين المرجعيتين حول طلب الوزير جبران باسيل تمديد مهلة تسجيل المغتربين الراغبين بالاقتراع ورفض الرئيس نبيه بري له.

هذا الموضوع الانتخابي سيكون الطبق الرئيسي على موائد السياسيين في لبنان بعد انتهاء عطلة الاعياد، وقد بدأت مؤشراتها الداكنة تتراكم منذ الآن مشحونة بتراجع الثقة العامة أمام الفساد والتلزيمات الغامضة والتسويات المشبوهة والتي وفرت للمعارضة المتنامية الكثير من عناصر حملتها السياسية، وفي طليعتها مسألة الحريات العامة ولاسيما حرية التعبير.

واذا كان التراجع عنوان العلاقة السائدة بين التيار الوطني الحر وحركة امل على خلفية المرسوم إياه، واقتراح الوزير باسيل الاغترابي، فإن العلاقة بين الحليفين القديمين تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية ليست افضل، بدليل اعلان مصادر القوات ان لا لقاء قريبا بين الرئيس سعد الحريري ود.سمير جعجع على الرغم من «سلة الشوكولا» التي ارسلها رئيس الحكومة الى رئيس القوات بمناسبة الميلاد، اضافة الى قول مصادر القوات عبر اذاعتها «لبنان الحر» بانها في حاجة الى توضيحات حول الحملات التي تعرضت لها من الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس الحريري مع التأكيد ان ابواب معراب مفتوحة لمن يرغب.

وعلى خط اقتراح الوزير باسيل، قالت مصادر نيابية لاذاعة «لبنان الحر» ان الاجواء السائدة في اللجنة الوزارية المكلفة برئاسة الرئيس الحريري البحث بكيفية تطبيق قانون الانتخاب لا تحبذ تعديل ولو حرف واحد في القانون، وكذلك الامر بالنسبة الى مجلس الوزراء الذي يعود اليه تقديم مشروع قانون الى مجلس النواب بادخال التعديلات المطلوبة، وابرزها طلب باسيل تمديد المهلة للمغتربين لتسجيل اسمائهم من اجل الاقتراع في بلدان الاغتراب واعادة العمل بانشاء مركز «ميغا سنتر» المخصص للذين يودون الاقتراع في لبنان بأماكن سكنهم خارج قيدهم، شرط ان يبادروا الى تسجيل اسمائهم لدى وزارة الداخلية.

ورأت المصادر ان طلب باسيل جاء متأخرا، لافتة الى انه كان وراء اطالة الوقت للتفاهم على القانون، وكان يعترض على كل بند لا يرى فيه مصلحة، واذا به يعود بالقانون الى المربع الاول.

وقالت المصادر ان القبول بإعادة فتح ملف هذا القانون سيفسح المجال لمقابلة اي تعديل، بطرح تعديل آخر، وهذا من شأنه ان يرفع من نسبة القلق على مصير الانتخابات في موعدها المقرر وهو 6 مايو المقبل، والذي يُصر وزير الداخلية نهاد المشنوق على التقيد به.

وافترضت المصادر بالوزير باسيل ان يطرح هذا الامر من خلال الحوار الذي سبق اقرار القانون في مجلس النواب.

الصعوبات في تطبيق قانون الانتخابات بدأت مع سقوط البطاقة الممغنطة وبروز العديد من الخلافات بين اطراف الحكومة، ومن هنا لا اتفاق في مجلس الوزراء الذي عليه تقديم الاقتراح بفتح مهلة تسجيل المغتربين، ولا مؤشر على قبول مجلس النواب لهذا الاقتراح في حال اقر كمشروع قانون، ناهيك عن الثغرات الاخرى الممكن ان تظهر في بنيان القانون البالغ التعقيد.

البطريرك الماروني بشارة الراعي تخطى هذه المشكلات السياسية في عظة قداس الميلاد بحضور رئيس الجمهورية الذي حثه الراعي على «تحقيق الوحدة بين جميع الافرقاء»، مشيرا الى ارتكاز هذه الوحدة على التنوع على اساس الميثاق والدستور وعدم التفرد بالسلطة ولا الاقصاء لأي مكوّن ولا الغاء للحريات، فالتنوع والحرية توأمان.

تيمور جنبلاط يقدم باسم والده النائب وليد جنبلاط التهاني بعيد الميلاد الى البطريرك الماروني بشاره الراعي في بكركي (محمود الطويل)

البطريرك الراعي يدعو بحضور الرئيس لعدم التفرد بالسلطة

رئيسة جمعية للدفاع عن الفلسطينيين متهمة بالتعامل مع إسرائيل

بيروت ـ يوسف دياب

أحال قاضي التحقيق العسكري ناشطة لبنانية في مجال الدفاع عن الحقوق الفلسطينية الى المحكمة العسكرية بتهمة التعامل مع العدو الاسرائيلي. ونسب قرار اتهامي الى جنى ابو دياب التي ترأس جمعية «معا» للدفاع عن القضية الفلسطينية بالتواصل مع عميل للجيش الاسرائيلي في الارض المحتلة يدعى سليم الصفدي وتزويده بمعلومات.

وقال الوزير السابق وئام وهاب، الذي تنتمي جنى الى خطه السياسي كما يبدو، ان هذه الاخيرة ابلغت احد ضباط المخابرات في الجيش اللبناني بتواصلها مع الصفدي، كما ابلغت مسؤول امن سفارة فلسطين العميد اسماعيل شروق وانهما نصحاها بالمتابعة مع الصفدي، لكن مصدرا قضائيا اكد لـ «الأنباء» ان ملف هذه القضية متكامل تماما.

دوافع بيان مجلس الأمن؟

بيروت ـ ناصر زيدان

بيان مجلس الأمن الدولي الذي صدر في 20 ديسمبر الجاري وتناول الأوضاع في لبنان، حمل دلالات سياسية كبيرة، وكان واضحا من حيث مضمونه، ولافتا من حيث توقيت صدوره.

ولم يسجل أي اعتراض عليه من الدول الـ 15 الأعضاء في المجلس، وهو لم يأت على خلفية أحداث داهمة، كما كان يحصل في المرات السابقة، بل جاء في سياق عادي، وتعليقا على تطورات سياسية عادية، أعقبت عودة رئيس الحكومة سعد الحريري عن استقالته. والبيان الذي رحب بعودة الحريري عن الاستقالة، ذكر بمجموعة من العناوين التي تتعلق بالشأن الداخلي اللبناني.

منها ما كنا نعتقد أن الزمن قد تجاوزها، أو أنها غير مطروحة حاليا، كما في إثارة موضوع إعلان بعبدا الذي صدر في العام 2012، في أعقاب طاولة الحوار التي ترأسها العماد ميشال سليمان رئيس الجمهورية في حينها.

أما إشارة بيان مجلس الأمن الدولي الى قراراته السابقة التي تتعلق بلبنان ـ لاسيما منها القراران 1559 و1701 ـ فهي بطبيعة الحال إشارة ذات طابع استراتيجي، ولها مقاصد غير عادية، وتشير الى أن لبنان معرض لخضات أمنية ولتدخلات خارجية، وأن المجتمع الدولي يقف بصلابة في مواجهة أي تدخلات يمكن أن تؤدي الى زعزعة استقراره. والدليل الأوضح على هذه المقاربة: هي كون القرار 1559 صدر في العام 2004 ضد التدخلات الخارجية ـ وتحديدا السورية ـ في لبنان، ودعا الى انسحاب القوات العسكرية الأجنبية منه، والى حل كل الميليشيات المسلحة غير الشرعية على أراضيه. والقرار 1701 الذي صدر في أعقاب عدوان تموز الاسرائيلي على لبنان، دعا كل القوى الخارجية الى عدم التدخل في شؤون لبنان، والى منع إدخال أي سلاح الى لبنان، إلا للقوى النظامية.

وتشير أوساط سياسية واسعة الإطلاع، الى أن بيان مجلس الأمن جاء بدل عن ضائع، أي انه بيان كان يفترض أن يصدر عن طاولة حوار حكي عنها في سياق المباحثات التي رافقت مرحلة استقالة الرئيس سعد الحريري الشهر الماضي، وثوابت البيان الدولي اختصرت ثوابت لبنانية، وفّرت على بعض أطراف الشراكة الحكومية اللبنانية الإحراجات الداخلية، لأن بعض نقاط البيان، كانت ستثير إشكالات، أو تزعزع بعض التحالفات، لو أنها صدرت بعد نقاش بين الأطراف اللبنانيين، لأن هذه الأطراف متفقة في مجملها على تدوير الزوايا، وتجنب أي موضوع قد يؤدي الى زعزعة الاستقرار الداخلي.

والبصمات الفرنسية واضحة بين سطور البيان الدولي، حيث ذكر بوضوح أهمية انعقاد اجتماع مجموعة الدعم الدولية للبنان في باريس نهاية الشهر الماضي. لكن الاهتمام الفرنسي يحظى بتأييد من مختلف الأطراف الدولية الفاعلة، بما في ذلك روسيا والصين والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، فلا شيء يمكن أن يجبر هذه الدول على تمرير البيان، لولا قناعتها الثابتة بمضمونه، خصوصا أن الأسبوع الذي صدر فيه، هو أسبوع الخلافات الدولية، لاسيما حول قرار الرئيس دونالد ترامب في نقل السفارة الى القدس. ودعوة البيان الدولي القوى السياسية اللبنانية الى ضرورة استئناف المفاوضات للوصول الى اتفاق حول الاستراتيجية الدفاعية، والتي تهدف الى تسليم الجيش كل شؤون الدفاع عن الوطن، وحصر وجود السلاح بالقوى الشرعية، فيه حرص على الاستقرار اللبناني، وتسليم دولي بضرورة حل هذه المعضلة سلميا وليس بالقوة كما يرغب البعض.

في الوقت ذاته، فإن هذه الدعوة التي جاء فيها تأكيد مجلس الأمن على حصرية السلاح بيد القوى النظامية قد تكون أحد أهم الدوافع التي تقف خلف إصدار البيان.